



أفراد شرطة في ساحات المسجد الأقصى - صورة من أرشيف صحيفة بانوراما

استنكار وغضب في المجتمع العربي من قرار تقييد دخول المصلين للمسجد الأقصى خلال رمضان والمؤسسة الأمنية تحذر

● بن غفير يطالب بحظر كامل لدخول الفلسطينيين من الضفة الغربية وتقييدات على المصلين من المواطنين العرب في إسرائيل ● مسؤولون أمنيون: "المسجد الأقصى سيوحد المسلمين ضد إسرائيل على جانبي الخط الأخضر، وفي الشرق الأوسط بأكمله" ● لجنة المتابعة: "فرض قيود على جماهيرنا العربية في دخول الأقصى هو حرب إسرائيلية علينا"

● مكتب نتنياهو: "رئيس الوزراء اتخذ قرارا متوازنا يسمح بحرية العبادة ضمن حدود الاحتياجات الأمنية التي حددتها الجهات المهنية"

للمسلمين الدخول بحرية إلى المسجد، وهذا القرار هو سابقة خطيرة جاء ليقلب الموازين بحيث يصبح الدخول الطبيعي للمستوطنين بينما يتم تحديد هوية من سيدخل من المسلمين وجيلهم وعددهم، ونرى بذلك خطوة خطيرة لا يجب أن تتم وهو سابقة خطيرة جدا تسلم الوصاية على المسجد الأقصى من المسلمين لبن غفير وزمرته .

"قرار سياسي يتعارض مع حرية الدين"

من جانبه، قال المحامي أحمد رسلان - خبير في الشؤون القانونية: "قرار الوزير بن غفير بتقييد الصلاة بالمسجد الأقصى خاصة للمواطنين العرب المسلمين هو قرار سياسي انفرادي يتعارض مع حرية الدين المكفولة للأقليات القومية في ممارسة شعائرهم الدينية دون أي شرط أو قيد والتي حافظت عليها دولة إسرائيل من خلال سجل طويل من التشريعات القانونية، بدءا بالقوانين الأساس التي تعنى بحرية الإنسان وكرامته والتي تعتبر أن حرية الدين والشعائر الدينية هي جزء لا يتجزأ من حرية وكرامة الإنسان المطلقة وأن تقييد مثل هذه الحرية لفئة عمرية محددة دون الأخرى، أو حتى لطائفة دينية دون الأخرى، يعتبر تمييزا صارخا وتعديا على القانون خاصة وأنه لا توجد أية تقييدات مفروضة على باقي الطوائف الدينية تمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية خاصة الطائفة اليهودية، ولذلك فلا يجوز تحت أية ذريعة سياسية كانت أو إدارية المس بحرية مجموعة محددة من المواطنين الإسرائيليين، على سبيل المثال من العرب المسلمين، من ممارسة شعائرهم الدينية من حيث الصلاة في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان الفضيل، وأن أي قرار من هذا القبيل لتقييد أي من الحريات الدستورية لا يجوز اتخاذه من خلال صفة سياسية كالوزير بن غفير إنما يجب أن يصادق عليه من قبل المستشارية القضائية للحكومة باعتبارها الصفة المؤتمنة على المعايير القانونية داخل الحكومة لتحديد أية أجنداث سياسية للسلامة والسياسيين الذين يسعون إلى إرضاء ناخبينهم وأجنداث سياسية بعيدا عن أية معايير قانونية".

وأردف: "فيما يخص الوزير بن غفير، فله أجندة سياسية وإيديولوجية معروفة بخصوص المسجد الأقصى وأيضا لإرضاء ناخبيه من المتطرفين اليهود ولذلك فقراره هو سياسي بحت بعيدا عن أية موضوعية أو مهنية خالصة، وأن الأجهزة الأمنية باعتبارها الصفة الموضوعية والمهنية بهذا الموضوع، فقد أكدت أن مثل هذا القرار للوزير بن غفير الذي يمنع أو يقيد الحرية الدينية للمواطنين العرب المسلمين عن دونهم من باقي الطوائف يعتبر قنبلة موقوتة قد تعزز الشعور بالكراهية والتمييز والعنصرية بين مواطني الدولة الواحدة والذي يساهم في زعزعة الاستقرار والسلم الاجتماعي بين المواطنين. كما أن دولة إسرائيل من خلال وثيقة إعلان إستقلالها أكدت الحفاظ على الحريات الدينية والقومية داخل الدولة باعتبارها دولة ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية للأقليات داخلها. فيما لو تم الإبقاء على مثل هذا القرار السياسي للوزير بن غفير فكلمة الفصل ستكون محكمة العدل العليا المخولة بإلغاء مثل هذا القرار، فيما لو تم التقدم بإلتماس امامها، وذلك من خلال حجة المعقولة ان أكدت محكمة العدل العليا أن لها الاختصاص بالتدخل ومراقبة قرارات السلطة التنفيذية (الحكومة)".

اعتبارات سياسية للحكومة والحفاظ على الأمن والنظام العام - لكنها تواجه قيمتين دستوريتين - حرية العبادة وحرية التعبير.

بن غفير يطالب بحظر كامل لدخول الفلسطينيين من الضفة الغربية وتقييدات على المصلين من المواطنين العرب في إسرائيل

يشار إلى أن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير طالب بحظر كامل لدخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الحرم القدسي خلال شهر رمضان بينما يُسمح للمواطنين العرب في إسرائيل بالدخول من سن 70 عاماً وما فوق. وقال بن غفير: "ممنوع بأي شكل من الأشكال السماح بدخول سكان السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الإسرائيلية". وأضاف: "لا يمكن قبول الوضع بوجود المختلطات في غزة.. وإسرائيل تسمح باحتفال انتصار حماس في جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)". "وأردف: "إن مواقف بعض المسؤولين الأمنيين الذين يوصون بالموافقة على دخول أعداد كبيرة من سكان السلطة الفلسطينية إلى الحرم القدسي تظهر أنهم لم يتعلموا شيئا من 7 أكتوبر".

من جانبها، اقترحت الشرطة السماح بدخول الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم حوالي الـ 60 عاماً فما فوق، في حين أن موقف المؤسسة الأمنية هو من سن 55 عاماً فما فوق. إلى ذلك، طالب الوزير بن غفير بتقييد دخول غالبية المواطنين العرب في إسرائيل، للمسجد الأقصى، والسماح فقط لمن بلغوا الـ 70 عاماً فما فوق. فيما تقترح الشرطة السماح بالدخول من سن 50 عاماً فما فوق، أما جهاز الأمن الإسرائيلي فيقترح عدم تقييد دخول المواطنين العرب في إسرائيل إلى الحرم القدسي على الإطلاق.

"هذه التقييدات تتنافى مع حرية الأديان"

وقال الشيخ سمير عاصي من عكا في حديث لقناة هلا حول تقييد دخول المصلين خلال رمضان: "نحن نؤكد بأننا نرفض هذه التقييدات جملة وتفصيلا وهي تتنافى مع حرية الأديان التي هي أساس جلي وواضح في الدولة التي تقدر الديمقراطية وهذا الأمر سوف يؤجج المشاعر وستكون هذه الخطوة تحمل بذور القضاء على حرية الأديان وتهدد الحياة المشتركة بين الشعبين العربي واليهودي والتي نحن أحوج ما نكون إلى تقريب وجهات النظر، وأن نراعي مشاعر بعضنا البعض. وهذا الأمر يحول بيننا وبين العيش المشترك ويعطي مجالا للمتطرفين بشحن الأجواء. وعليه نحن نستصرخ كل من يؤمن بحرية الأديان أن يعمل على منع هذه الخطوة".

"سابقة خطيرة"

أما الشيخ كامل ريان، فقال: "القرار ما بين وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير ورئيس الحكومة هو بمثابة محطة خطيرة جدا من محطات المس بالوضع القائم في الأقصى حيث بدأ الزحف والتعدي منذ سنة 2000 وهو مستمر، ويهدف إلى قلب الموازين حيث أن الوضع القائم ان الأقصى تحت سيادة الوقف الاسلامي بوصاية أردنية ويسمح

أثار قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بتقييد دخول المصلين، من المواطنين العرب في إسرائيل، للمسجد الأقصى المبارك، خلال شهر رمضان، استجابة لطلب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير - أثار ردود فعل واسعة في اوساط الجمهور والقيادات في المجتمع العربي. وتوالت ردود الأفعال المنددة بالخطوة وخطورتها. وقالت لجنة المتابعة، ان "فرض قيود على جماهيرنا العربية في دخول الأقصى هو حرب إسرائيلية علينا"، أما الحركة الإسلامية والموحدة، فقالت، ان "قرار حكومة نتنياهو-بن غفير فرض تقييدات على دخول الأقصى في رمضان لعب بالنار". من جانبها، قالت الحركة العربية للتغيير: "قرار مرفوض وخطير وعلى الأم المتحدة بحثه"، فيما اعتبر التجمع ان هذه التقييدات "كجزء من العقلية الفاشية والمتعصبة للدماء التي تحملها الحكومة". وأوضحت الجبهة: "ان مبادرة وزير التحريض القومي بن غفير وشركاؤه في الشرطة تهدف إلى إشعال المزيد من الجبهات إن كان في المناطق المحتلة أو داخل إسرائيل".

"مس بالعلاقات مع الدول السنية"

وأفادت وسائل اعلام عبرية، بأن قرار نتنياهو بتقييد دخول المواطنين العرب في إسرائيل إلى الحرم القدسي خلال شهر رمضان، بناء على طلب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، يضع الاثنين أمام صعوبات قانونية، أيضا في ضوء موقف المؤسسة الأمنية التي لم توص بمثل هذه الخطوة على الإطلاق.

وبحسب وسائل اعلام عبرية، فان هناك إجماعا في المؤسسة الأمنية حول هذه القضية، ان وجهوا رسالة تحذير مفادها أن القيود على الحرم القدسي الشريف ستضر بالعلاقات مع الدول السنية خلال الحرب، وتؤدي إلى اضطرابات بين المسلمين على جانبي الخط الأخضر. وتؤكد المؤسسة الأمنية أن "الخطر الأمني الحقيقي يكمن في منع أو تقييد دخول المسلمين إلى الحرم القدسي في شهر رمضان".

المؤسسة الأمنية تحذر المستوى السياسي

ووجه مسؤولون أمنيون تحذيرا شديدا للجهة الى الحكومة والمستوى السياسي، مفاده ان "المسجد الأقصى سيوحد المسلمين ضد إسرائيل على جانبي الخط الأخضر، وفي الشرق الأوسط بأكمله، وسيضر بالعلاقات الحرجة خلال الحرب مع الدول السنية المعتدلة مثل مصر والأردن، الإمارات العربية المتحدة وقطر، والتي كان لبعضها دور كبير في المفاوضات من أجل الافراج عن المختطفين وتشكيل حكم بديل لحماس في اليوم التالي للحرب". بحسب وسائل اعلام عبرية.

المستشارة القضائية للحكومة تحذر من صعوبات قانونية

وحذرت المستشارية القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا من الصعوبات القانونية في فرض مثل هذه القيود الشاملة على المواطنين الإسرائيليين، وقالت انه ليس من المؤكد أن هذا ممكن من الناحية القانونية، فمسألة دخول الحرم القدسي، محمية بموجب